# دراسة تحليلية للنظام 20-02 الخاص بشبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر وعوامل تطويرها على ضوء التجربة الماليزية

# An Analytical Study Of The 20-02 Regulation Of Islamic Windows In Algeria And Their Development Factors In Light Of Malaysian Experience

**بوحيضر رقية[1]**

**[1]كلية العلوم التجارية و الاقتصادية، جامعة جيجل، (الجزائر)، bouhider.roukia@univ-jijel.dz**

**تاريخ الإرسال 2020/05/16 تاريخ القبول:2021/10/31 تاريخ النشر :ديسمبر 2021**

**الملخص:**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل النظام 20-02 الخاص بشبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر وعوامل تطويرها على ضوء التجربة الماليزية. توصلت الدراسة إلى أن النوافذ الإسلامية في ماليزيا إستراتيجية اتبعت من قبل الحكومة لبناء منظومة مصرفية إسلامية رائدة بتوفير الظروف الضرورية لنجاحها، مما ساعد على تحولها من مجرد صناعة هامشية في بداية التسعينيات إلى صناعة قائمة بذاتها تستحوذ على حصة سوقية هامة حاليا. بالنظر إلى التجربة الماليزية يمكن القول أن النظام 20-02 يعتبر مكسبا هاما للصيرفة الإسلامية في الجزائر يحمل العديد من الايجابيات وتتخلله بعض النقائص التي يمكن علاجها عند انطلاق التجربة، غير أن نجاح هذه الشبابيك في تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر مرهون بتوفير مجموعة من الظروف لعل أهمها اقتناع الحكومة بها كصناعة قائمة لها مبادئها وآليات عملها المختلفة، وليس مجرد حل مؤقت عند الأزمات، إلى جانب تعاون كل الأطراف المعنية لتوفير الدعم التقني ومراقبة توافقها مع الشريعة الإسلامية.

**الكلمات المفتاحية:** النظام 20-02، شبابيك الصيرفة الإسلامية، الجزائر، ماليزيا

**Abstract:**

The purpose of this study was to examine the 20-02 regulation of Islamic windows in Algeria, as well as the factors influencing their development, in light of Malaysia's experience. The study found that Islamic windows were a strategy followed by Malaysia government to build a leader Islamic banking system, by providing the necessary conditions for success. For Algeria the 20-02 Regulation is an important gain for Islamic banking, has a number positive features and some shortcomings that can be addressed at the start of the experiment. The success of these windows in Algeria depends on the availability of some conditions, the most important of them is the government's conviction that is an industry which has their principles and working mechanisms differ from conventional banks and not a

*المؤلف المرسل: رقية بوحيضر، الايميل المهني:* bouhider.roukia@univ-jijel.dz



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

temporary solution in crises, in addition to the cooperation of all parties concerned to provide technical support and monitor its compliance with Shariah.

**Key words:** The 20-02 Regulation, Islamic windows, Algeria, Malaysia.

**مقدمة:**

توجد البنوك الإسلامية في المنظومة البنكية الجزائرية منذ تسعينيات القرن الماضي، غير أنها ما زالت قليلة العدد ومحدودة الحصة السوقية إذ ما قورنت بنظيرتها التقليدية المسيطرة على السوق، وفي ظل المطالب المتزايدة بفتح المجال أمام هذا النوع من الصيرفة فقد تم اللجوء، وبعد وقت طويل من الانتظار، إلى فتح المجال أمام البنوك والمؤسسات المالية التقليدية لتخصيص شبابيك لتقديم بعض الخدمات المصرفية الإسلامية في إطار القانون البنكي المعمول به في الجزائر، بإصدار النظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس 2020، والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وبما أن هذا النظام حديث الصدور والتجربة ما زالت في خطواتها الأولى حري بنا عرض أحد التجارب الرائدة في هذا المجال من أجل تحديد مختلف العوامل التي ستسهم في نجاح أو فشل هذا المشروع في المستقبل.

وتعتبر ماليزيا من بين الدول التي لجأت إلى فكرة النوافذ التقليدية في بداية تسعينيات القرن الماضي، وذلك من أجل زيادة عدد ونوعية الخدمات المصرفية الإسلامية المتاحة في هذا البلد وجعلها قطبا عالميا للصيرفة الإسلامية. وقد تمكنت من خلق منافسة كبيرة في هذا السوق بالتحول من بنك إسلامي وحيد في بداية التسعينيات إلى 16 بنكا إسلاميا بنهاية 2019 بحصة سوقية تزيد عن 30%، ويرجع هذا التطور في جانب كبير منه إلى النوافذ الإسلامية التي تحولت من مجرد نوافذ إلى بنوك إسلامية كاملة تابعة لبنوكها الأم التقليدية، ولكنها مستقلة عنها ماليا وإداريا. وعليه فإن إشكالية بحثنا هذا تدور حول السؤال الرئيسي التالي:

هل إصدار النظام 20-02 الخاص بشبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر كفيل بتطويرها على ضوء تجربة النوافذ الإسلامية في ماليزيا؟

**الفرضيات:** للإجابة عن الإشكالية المطروحة ننطلق من الفرضيات التالية:

**الفرضية الأولى:** نجاح النوافذ الإسلامية في ماليزيا تحقق نتيجة توفر مجموعة من العوامل المساعدة؛

**الفرضية الثانية:** إصدار النظام 20-02 خطوة هامة لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، ولكنها تحتاج إلى خطوات أخرى مكملة.

**أهمية الدراسة:** تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور المتنامي للصيرفة الإسلامية في العالم ودورها في جذب المدخرات وتوفير التمويل وفق الشريعة الإسلامية، بينما تأخرت الجزائر في هذا المجال مقارنة مع غيرها من الدول العربية والإسلامية، وعليه فإن دراسة وتحليل النظام 20-02 الخاص بشبابيك الصيرفة



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسلامية في الجزائر والبحث عن العوامل التي ستساهم في نجاحه يستوجب الوقوف على تجارب من سبقونا في هذا المجال للاستفادة منها، وتوفير فرص أكبر لنجاح هذه الخطوة.

**أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على:

- واقع النوافذ الإسلامية في ماليزيا وأهم عوامل نجاحها؛
- أهم الضوابط والشروط التي جاء بها النظام 20-02 فيما يخص الصيرفة الإسلامية؛
- تقييم النظام 20-02 على ضوء تجربة النوافذ الإسلامية في ماليزيا.

**منهجية الدراسة:** اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من أجل عرض التجربة الماليزية في مجال النوافذ الإسلامية، مع تركيزنا على الفترة الممتدة ما بين 2004 إلى غاية سنة 2019 حسب ما توفر لنا من معطيات لإعطاء نظرة عن تطورها والعوامل التي ساعدت على نجاحها. في حين استخدمنا المنهج التحليلي من أجل عرض أهم ما جاء به النظام 20-02 مع تبيان ايجابياته ونقائصه والظروف اللازم توافرها لنجاح تجربة شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء التجربة الماليزية. وقد اتبعنا الخطة التالية:

مقدمة

1- النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية: الدوافع والانعكاسات

2- مراحل تطور المصرفية الإسلامية في ماليزيا ودور النوافذ الإسلامية

3- عوامل نجاح تجربة النوافذ الإسلامية في ماليزيا

4- تحليل وتقييم النظام 20-02 على ضوء التجربة الماليزية

خاتمة

## 1- النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية: الدوافع والانعكاسات

تشير الدراسات إلى أن ممارسة البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية يعود للثمانينيات، وتقدم البنوك التقليدية الخدمات المصرفية الإسلامية باستخدام أحد الطرق التالية[1]:

- تقديم خدمات مصرفية إسلامية موازاة مع الخدمات المصرفية التقليدية، وباستخدام نفس الفروع واليد العاملة، دون فصل في الحسابات ولا تكوين للهيئة الشرعية؛
- إنشاء نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، يتم تقديم خدمات من خلالها تتوافق مع الشريعة الإسلامية، أو تخصيص فروع معينة من البنك التقليدي لتقديمها. وميزة هذه النوافذ هو أنها قد تشترك في نفس المقرات واليد العاملة مع بنوكها التقليدية ولكن يتم فصل حساباتها ويتم تكوين هيئة شرعية لها؛
- البنوك الإسلامية التابعة للتقليدية: وهي الحالة التي ينشأ فيها البنك التقليدي شركة تابعة له تمارس المصرفية الإسلامية، وعادة ما يتم تحويل النوافذ إلى مثل هذا النوع من البنوك. ميزتها أنها مستقلة من الناحية الإدارية والمالية عن البنك الأم، ولكن قد تستمر في استغلال نفس الفروع.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويختلف واقع هذه النوافذ من دولة لأخرى، حسب القوانين المنظمة لها ودرجة الاهتمام الرسمي بها.

**1.1- دوافع البنوك التقليدية في ممارسة المصرفية الإسلامية:**

اختلف الباحثون في تقسيم دوافع البنوك التقليدية في ممارسة المصرفية الإسلامية بأي طريقة كانت، وعلى العموم هناك نوعين من الدوافع وهما:

**1.1.1- الدافع العقائدي:**

وتتمثل في الاقتناع بحرمة الربا وضرورة الامتثال للشريعة الإسلامية وذلك بالتخلص من الأعمال الربوية بالتدريج إلى أن يتم تحويل البنك إلى العمل وفق الأسس الإسلامية، وبالتالي فالنوافذ الإسلامية بالنسبة لهذه البنوك ما هي إلا مرحلة أولية فقط في طريق التحول إلى بنك إسلامي بالكامل، وبعض البنوك التقليدية التي اقتنعت بهذا النهج تحولت إلى بنوك إسلامية كاملة ولم تبق مجرد نوافذ، مثل بنك الشارقة في الإمارات العربية المتحدة وبنك الجزيرة في السعودية[2]؛

**2.1.1- الدوافع الاقتصادية:**

تتنوع الدوافع الاقتصادية من بنك لآخر، ويمكن تلخيصها في[3]:

- النجاح الذي حققته البنوك الإسلامية خاصة في منطقة الخليج في التسعينيات وبداية الألفية الجديدة؛
- رغبة البنوك التقليدية في الحفاظ على عملائها الذين يبحثون عن منتجات إسلامية وعدم خسارتهم؛
- الرغبة في اجتذاب الأموال المكتنزة لدى العملاء الذين يحجمون عن التعامل مع البنوك التقليدية؛
- التغلب على منافسة البنوك الإسلامية الكاملة لها بنفس أدواتها؛
- رغبتها في زيادة أرباحها عن طريق تنويع منتجاتها، واكتساب فئة جديدة من العملاء؛
- الرغبة في الاستفادة من الفوائض المالية البترولية لدى المسلمين بالنسبة للبنوك التقليدية الغربية المتواجدة في هذه البلدان؛
- تزايد عدد السكان المسلمين في الدول الغربية ما جعل البنوك تتسابق لاجتذاب مدخراتها.

ويشير الباحثون إلى أن أغلب البنوك التقليدية التي تكون دوافع فتحها لهذه النوافذ اقتصادية فهي تبقى نوافذ دون التحول إلى بنك إسلامي كامل لأن غرضها تجاري بالدرجة الأولى، وتنظر للمصرفية الإسلامية على أنها أحد قطاعات الأعمال المربحة في السوق دون أن تكون لها نظرة عقائدية لها.

**2.1- انعكاسات النوافذ الإسلامية:**

لقد اختلفت النظرة إلى النوافذ الإسلامية بين المختصين في مجال الصيرفة الإسلامية، بين من يؤيدها ويرى أنها وسيلة لتوسيع هذه الصناعة، وبين معارض لها لسلبياتها:

**1.2.1- ايجابيات النوافذ الإسلامية:** تتمثل مزايا النوافذ الإسلامية في [4]:

- تمثل اعتراف محلي ودولي بوجود أسلوب مصرفي جديد بخلاف الأطر المصرفية التقليدية التي سيطرت على العقول والاقتصاديات العالمية لقرون عديدة؛



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– أنها تمثل تجربة واقعية ودليل مادي على أن الاقتصاد الإسلامي قابل للتطبيق وله إجراءاته الخاصة وقواعده المتميزة وأنه ليس مجرد أماني وأحلام؛

– الاعتراف بالأهمية النسبية للمصرفية الإسلامية كصناعة حديثة النشأة؛

– إمكانية استفادة العمل المصرفي الإسلامي من وفرات الحجم الكبير والتفوق التقني للمصارف التقليدية؛

– منافسة النوافذ للبنوك الإسلامية يدفعها للعمل أكثر وتحسين منتجاتها وتطبيق الحوكمة وزيادة شفافيتها؛

– قد تكون النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ملجأ للعملاء الباحثين عن منتجات إسلامية في بيئة تمنع أو توجد فيها حواجز تمنع تكوين بنوك إسلامية كاملة.

### 2.2.1- سلبيات النوافذ الإسلامية:

النوافذ الإسلامية تحمل العديد من السلبيات يمكن ذكرها فيما يلي[5]:

– أنها تشكل منافسا قويا للبنوك الإسلامية الكاملة خاصة مع استفادتها من الدعم التقني والكفاءات البشرية وفروع بنوكها التقليدية وهو ما يقلل تكاليفها ويعظم أرباحها بما يضر بالبنوك الإسلامية التي لا تستطيع منافستها لعدم قدرتها على تقديم نفس منتجاتها التقليدية، وقد استند بنك قطر المركزي على هذه الحجة من أجل غلق النوافذ الإسلامية في هذا البلد سنة 2010 بعد عدة سنوات من فتح المجال أمامها؛

– أنها تقف عائقا أمام ظهور مزيد من البنوك الإسلامية الكاملة، فمثلا كان السماح بالنوافذ في السعودية ذو أثر سلبي على عملية التحول حيث بدأت النوافذ في عام 1990 وانتشر تطبيقها تدريجيا في أحد عشر بنكًا تقليديا، ولم يكن في عام 1990 سوى بنك إسلامي واحد هو بنك الراجحي. ومنذ 1990 وحتى اليوم لم يتجاوز عدد البنوك الإسلامية في السعودية أربعة بنوك، أما عدم السماح بالنوافذ في دولة الكويت فقد أثر إيجابًا على الإسراع في عملية التحول المصرفي، ففي عام 2003 كان في الكويت بنك إسلامي واحد هو بيت التمويل الكويتي، وستة بنوك تقليدية، أما الآن فيوجد خمسة بنوك إسلامية كاملة[6]؛

– الإساءة لسمعة البنوك الإسلامية إذا لم تلتزم النوافذ بالتطبيق الصحيح للشريعة الإسلامية.

## 2- مراحل تطور المصرفية الإسلامية في ماليزيا ودور النوافذ الإسلامية:

### 1.2- مراحل تطور المصرفية الإسلامية في ماليزيا:

لم تتطور المصرفية الإسلامية في ماليزيا دفعة واحدة، وإنما مرت بالمراحل التالية:

### 1.1.2- مرحلة التجربة 1983-1992:

بعد إصدار القانون الخاص بإنشاء البنوك الإسلامية سنة 1983، تم تكوين البنك الإسلامي الماليزي من طرف عدة أطراف أهمها حكومة ماليزيا، و رغم التوقعات التي كانت تشير إلى فشله في مراحل عمله الأولى لوجوده في بيئة عمل رأسمالية تختلف عن مبادئ عمله، إلا أنه استمر في النمو رغم صغر حصته السوقية[7]، كما تقبله الجمهور وتزايد عدد عملائه من سنة لأخرى حتى وصلت عدد فروعه



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سنة 1993 إلى 52 فرعا بعدما كانت فرع واحد عند انطلاقه. كما قامت الحكومة الماليزية بإصدار سندات حكومية متوافقة مع الشريعة الإسلامية منذ سنة 1983 لمساعدته على توظيف فوائضه وسد حاجته من السيولة[8]؛

### 2.1.2- مرحلة الانتشار 1993-2000:

بعد النجاح الملاحظ لبنك إسلام ماليزيا اتخذت الحكومة الماليزية خطوة أكثر جرأة تمثلت في إنشاء نظام بنكي إسلامي إلى جانب التقليدي، لأن بنك إسلامي وحيد لا يشكل نظاما مصرفيا مهما كبر حجمه، ولهذا كان الهدف الطويل الأجل للبنك المركزي هو إنشاء نظام مصرفي إسلامي للعمل بالتوازي مع النظام التقليدي لتحقيق الأهداف التالية[9]:

أ. زيادة عدد البنوك التي تقدم المصرفية الإسلامية لرفع فعاليتها ودفعها للتطور؛

ب. زيادة عدد الصيغ والمنتجات المصرفية الإسلامية التي تلبي حاجات ورغبات الجمهور؛

ج. تكوين سوق نقدي بين البنوك الإسلامية للربط بينها، وتداول الأدوات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ولغرض تحقيق هذه الأهداف وضع البنك المركزي الماليزي عدة خيارات، الخيار الأول وهو السماح بإنشاء بنوك إسلامية جديدة، أما الخيار الثاني فهو السماح للمؤسسات المالية بإنشاء شركات تابعة لتقديم الخدمات البنكية الإسلامية، في حين الخيار الثالث هو السماح للمؤسسات المالية القائمة بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية باستخدام نفس الموارد المادية والبشرية التي تملكها من خلال فروعها التقليدية.

بعد دراسة متأنية للعوامل المختلفة وبالتركيز على نظرة اقتصادية بحتة تبين للبنك المركزي الماليزي أن الخيار الثالث هو الأفضل لأنه غير مكلف ماديا ولا يستغرق وقتا طويلا نتيجة استخدام البنية التحتية للنظام المصرفي القائم في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية[10]. وفي مارس 1993 رخص للبنوك التقليدية بتقديم خدمات مصرفية إسلامية وحدد لها ضوابط ممارسة العمل المصرفي الإسلامي التالية:

- تكوين هيئة للرقابة الشرعية على مستوى هذه النوافذ؛
- إلزامها بنشر البيانات المحاسبية والمالية عن المعاملات المالية الإسلامية بشكل منفصل عن العمليات المصرفية التقليدية في تقاريرها السنوية بما يعطي صورة واضحة للعملاء والمتعاملين معها؛
- لمساعدة هذه النوافذ على مباشرة أعمالها تقوم بنوكها الأم بإعطائها مقدار من رأس المال يعتبر قرضا حسنا حتى يتوفر لها أموال كافية من الودائع والأرباح لتكوين الاحتياطيات والمخصصات؛
- إنشاء هيئة للرقابة الشرعية على مستوى البنك المركزي الماليزي في ماي 1997.

مع نهاية سنة 1993 كانت كل البنوك التقليدية تقدم المصرفية الإسلامية ما أرخ لبداية عهد جديد للمصرفية الإسلامية في ماليزيا[11]. وتم إنشاء بنك إسلامي جديد هو بنك معاملات ماليزيا في 1999، وسوق مابين البنوك الإسلامية في 1994. وسيطرت هذه النوافذ على السوق المصرفي الإسلامي [12].



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

### 3.1.2- مرحلة التحرير 2001 إلى غاية اليوم:

بعد الآثار السلبية للأزمة الآسيوية سنة 1997 على النظام البنكي الماليزي وبغرض تدعيم الاستثمار الأجنبي اتخذ البنك المركزي الماليزي القرارات التالية:

أ. أعطى الضوء الأخضر للبنوك التقليدية بالتحول إلى بنوك شاملة بعدما كانت البنوك الإسلامية فقط

**الجدول1: البنوك الإسلامية الماليزية وطبيعتها بنهاية 2009**

| البنك | بداية النشاط | نوع البنك |
|---|---|---|
| Affin Islamic Bank Berhad | أفريل 2006 | تحول من نافذة تقليدية محلية |
| Al Rajhi Banking (Malaysia) Berhad | 2006 | بنك إسلامي أجنبي |
| Alliance Islamic Bank Berhad | 2008 | تحول من نافذة تقليدية محلية |
| AmIslamic Bank Berhad | 2008 | تحول من نافذة تقليدية محلية |
| Asian Finance Bank Berhad | 2007 | بنك إسلامي أجنبي |
| Bank Islam Malaysia Berhad | 1983 | بنك إسلامي محلي |
| Bank Muamalat Malaysia Berhad | 1999 | بنك إسلامي محلي |
| CIMB Islamic Bank Berhad | جوان 2005 | تحول من نافذة تقليدية محلية |
| EONCAP Islamic Bank Berhad | أفريل 2006 | تحول من نافذة تقليدية محلية |
| Hong Leong Islamic Bank Berhad | مارس 2005 | تحول من نافذة تقليدية محلية |
| HSBC Amanah Malaysia Berhad | 2008 | تحول من نافذة تقليدية أجنبية |
| Kuwait Finance House Berhad | 2005 | بنك إسلامي أجنبي |
| Maybank Islamic Berhad | جانفي2008 | تحول من نافذة تقليدية محلية |
| OCBC Al-Amin Bank Berhad | ديسمبر2008 | تحول من نافذة تقليدية أجنبية |
| Public Islamic Bank Berhad | نوفمبر2008 | تحول من نافذة تقليدية محلية |
| RHB Islamic Bank Berhad | مارس 2005 | تحول من نافذة تقليدية محلية |
| Standard Chartered Saadiq Berhad | نوفمبر 2008 | تحول من نافذة تقليدية أجنبية |

**المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على المعلومات المتوفرة عن البنوك في تقاريرها السنوية**

من تتمتع بهذه الميزة بموجب قانون 1983، بغرض مساعدتها على تخفيض المخاطر بتنويع نشاطها؛

ب. فتح المجال أمام البنوك الأجنبية الإسلامية والتقليدية لدخول السوق الماليزية لتدعيمها بمتدخلين جدد.

وكان الهدف من التحرير هو جعل ماليزيا قطبا عالميا للمصرفية الإسلامية، وقد قام بنك ماليزيا المركزي بوضع مخطط القطاع المالي للبنوك الإسلامية سنة 2001 والذي هدف إلى الوصول بالحصة السوقية للبنوك الإسلامية إلى 20% بحلول سنة 2010. كما قامت البنوك الماليزية بالاندماج والتكتل في 10 مجموعات بنكية تضم 30 بنكا سنة 2002، كانت 19 منها تقدم منتجات إسلامية [13]. ونتج عن هذه السياسة تزايد عدد البنوك الإسلامية الأجنبية. قامت أغلب البنوك التقليدية بتحويل نوافذها إلى بنوك إسلامية كاملة على شكل شركة تابعة للبنك الأم، فسنة 2008 مثلا شهدت إنشاء 07 بنوك إسلامية جديدة ليبلغ عدد البنوك الإسلامية 17 بنكا سنة 2009، كما يبينه الجدول1.

### 2.2- دور النوافذ الإسلامية في تطوير الصيرفة الإسلامية في ماليزيا:

للتعرف على الدور الذي لعبته النوافذ الإسلامية في تطوير الصيرفة الإسلامية في ماليزيا سنعتمد على مؤشر الحصة السوقية لهذه النوافذ مقارنة مع البنوك الإسلامية الكاملة، ويمكن تقسيمها إلى:



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

### 1.2.2- مرحلة سيطرة النوافذ الإسلامية ( 1993- 2005):

شهدت هذه المرحلة منافسة حادة بين البنك الإسلامي الماليزي وبنك معاملات ماليزيا والنوافذ الإسلامية. وكما يبينه الجدول2 فإن الأصول المصرفية

**الجدول2:** توزيع الأصول البنكية الإسلامية الماليزية بين البنوك الإسلامية والنوافذ

| البيان | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البنوك الإسلامية مليار رنجنت | 5.21 | 5.69 | 11.72 | 14.00 | 17.40 | 20.15 | 20.92 | 24.85 | 43.43 |
| حصة البنوك الإسلامية% | 29.14 | 26.86 | 34.93 | 32.77 | 31.29 | 31.82 | 27.03 | 26.17 | 38.84 |
| النوافذ الإسلامية مليار رنجنت | 12.67 | 15.49 | 21.83 | 28.72 | 38.21 | 43.17 | 56.47 | 70.12 | 68.38 |
| حصة النوافذ الإسلامية% | 70.86 | 73.14 | 65.07 | 67.23 | 68.71 | 68.18 | 72.97 | 73.83 | 61.16 |
| مجموع الأصول البنكية | 17.88 | 21.18 | 33.55 | 42.72 | 55.61 | 63.32 | 77.39 | 94.97 | 111.81 |

**المصدر: من إعداد الباحثة بناء على: Hamim s.Ahmad, Naziruddin Abdullah, Syed M. Al-Habshi(20006), efficiency of Islamic banking in Malaysia: A stochastic frontier approach, Journal of economic cooperation 27, 2, pp. 37-70.**

الإسلامية في ماليزيا قد عرفت نموا متواصلا خلال هذه الفترة، حيث انتقلت من 17.88 مليار رنجنت ماليزي سنة 1997 إلى 111.81 مليار رنجنت ماليزي سنة 2005 متضاعفة بأكثر من 6 مرات خلال تسع سنوات. علما أنه في سنة 1993 تاريخ السماح للبنوك التقليدية بفتح نوافذ لم يكن حجم أصول البنك الإسلامي الماليزي باعتباره البنك الإسلامي الوحيد في هذا البلد يتجاوز1.89 مليار رنجنت ماليزي. والحصة السوقية للبنوك الإسلامية الكاملة خلال الفترة 1997-2005 متذبذبة ولكنها منخفضة مقارنة مع حصة النوافذ الإسلامية التي عرفت حصتها السوقية ارتفاعا كبيرا حيث سيطرت على ثلثي الأصول الإسلامية. عرفت حصتها انخفاضا سنة 1999 نتيجة دخول بنك معاملات ماليزيا العمل المصرفي الإسلامي، وسنة 2005 نتيجة تحويل بعض البنوك التقليدية لنوافذها إلى بنوك إسلامية كاملة خلال هذه السنة كما يبينه الجدول1.

### 2.2.2- مرحلة سيطرة البنوك الإسلامية الكاملة( منذ 2006 ):

بدأت منذ 2006 نتيجة تحول أغلب النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية إلى بنوك كاملة كما يبينه الجدول1، وكذا دخول بعض البنوك الإسلامية الأجنبية للسوق المصرفي الماليزي. كما يبينه الجدول3 فما عدا سنتي 2006 و2007 التي عرفت فيهما الحصة السوقية للنوافذ الإسلامية ارتفاعا محسوسا، فإنه منذ سنة 2008 تميزت حصتها بالضعف على طول الفترة وهذا راجع لتحول أغلب النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية كاملة. وتميزت هذه الفترة بنمو كبير في الأصول البنكية الإسلامية، إذ انتقلت من 133 مليار رنجنت سنة 2006 إلى 771.81 مليار رنجنت سنة 2018 متضاعفة بأكثر من 5 مرات.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الجدول3:** توزيع الأصول الإسلامية الماليزية بين البنوك الإسلامية والنوافذ.

| البيان | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2012 | 2014 | 2016 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البنوك الإسلامية مليار رنجنت | 73.8 | 94.9 | 186 | 224.9 | 258.7 | 367.6 | 469.0 | 572.7 | 755.5 |
| حصة البنوك الإسلامية% | 55.5 | 60.4 | 96.5 | 96.3 | 96.7 | 97.8 | 98.3 | 98.5 | 97.9 |
| النوافذ الإسلامية مليار رنجنت | 59.2 | 62.3 | 6.8 | 8.6 | 8.9 | 8.3 | 8.03 | 8.7 | 16.2 |
| حصة النوافذ الإسلامية% | 44.5 | 39.6 | 3.5 | 3.7 | 3.3 | 2.2 | 1.7 | 1.5 | 2.1 |
| مجموع الأصول البنكية | 133 | 157.2 | 192.8 | 233.7 | 267.6 | 375.9 | 477.0 | 581.5 | 771.8 |

**المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات بنك ماليزيا المركزي.**

النوافذ الإسلامية استطاعت أن توسع من العمل المصرفي الإسلامي في هذا البلد بالموازاة مع البنوك الإسلامية الأصلية والبنوك الإسلامية الأجنبية، ونقلت الصناعة المصرفية الإسلامية من مجرد صناعة هامشية مقابل المصرفية التقليدية إلى صناعة قائمة بذاتها. بلغت حصتها السوقية ما يزيد عن 30%سنة 2018، والسؤال المنطقي الذي يطرح نفسه هو ما هي الأسباب والعوامل التي ساعدت على نجاح تجربة النوافذ الإسلامية في ماليزيا وفقا لما هو مخطط له من أهداف.

## 3- عوامل نجاح تجربة النوافذ الإسلامية في ماليزيا:

هناك العديد من العوامل التي ساعدت على نجاح تجربة النوافذ الإسلامية في ماليزيا، وهي:

### 1.3- الظروف الاقتصادية الملائمة:

يعد اقتصاد ماليزيا أحد الاقتصاديات الأسرع نمواً في مناطق جنوب شرق آسيا، فتحولها من اقتصاد قائم على التعدين والزراعة في السبعينيات إلى التصنيع في التسعينات مكّنها من جذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة قدراتها التصديرية، وهو ما أدى إلى ارتفاع الدخل الفردي وتراجع الفقر وزياد الاستهلاك بالشكل الذي عزز القدرات الإنتاجية لتلبية الطلب المتزايد وهو ما شجع الاستثمار الخاص، ما انعكس إيجابا على القطاع البنكي بما فيه الإسلامي، حيث تتوفر له فرصا هامة لتوظيف موارده[14]؛

### 2.3- الاستقرار السياسي:

على الرغم من تعدد الطوائف والأديان في هذا البلد فإنه لم يمنعه من الوصول إلى أعلى درجات الاستقرار السياسي، نظامها السياسي ملكي دستوري يحكمها المسلمون منذ استقلالها. تعمل بسياسة التخطيط على المدى المتوسط والطويل، حيث كان لها عدة مخططات آخرها يمتد مفعولها لنهاية سنة 2020، وتعتبر المصرفية الإسلامية والنمو بها وتحويل ماليزيا إلى قطب عالمي لها من أهم خططها.

### 3.3- الاهتمام الحكومي ووجود رؤية واضحة:

من أهم عوامل نجاح تجربة النوافذ الإسلامية في ماليزيا هو الاهتمام والمساندة الحكومية لها، وكذا وجود رؤية واضحة وهدفا تسعى إليه الحكومة الماليزية. وتشير الدراسات إلى أن الاهتمام والدعم الحكومي لم يكن رسميا فقط، بل كذلك غير رسمي، من خلال قيام الحكومة بإيداع الأموال في هذه



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البنوك عند بداية نشاطها من أجل مساعدتها على البقاء في السوق مقابل البنوك التقليدية، والرغبة في إيصال حصتها السوقية إلى 20% سنة 2010، حيث دعمتها بما نسبته 20% إلى50 % من ودائعها[15].

**4.3- وجود قانون يراعي خصائص ومميزات البنوك الإسلامية:**

تحظى البنوك الإسلامية بقانون خاص بها منذ 1983، ينظم نشاطها ويبين طبيعة أعمالها، عدل هذا القانون عدة مرات بما يتناسب ومستجدات العمل المصرفي الإسلامي. عدل سنة 1993 ليؤسس لإطلاق النوافذ الإسلامية، وسنة 2009 لكي يستوعب النظام البنكي المزدوج، وفي سنة 2013 تم تعديله من أجل ضبط منتجات البنوك الإسلامية ومدى توافقها مع الشريعة الإسلامية؛

**5.3- التدرج في التطبيق:**

ما يميز التجربة الماليزية في مجال النوافذ الإسلامية هو التدرج في التطبيق، فبعد السماح للبنوك التقليدية بفتح نوافذ، تحولت الكبيرة منها والراغبة في ذلك إلى بنوك إسلامية تابعة لشركاتها الأم ومستقلة عنها ماليا وإداريا، وبعدما ضمن البنك المركزي الماليزي زيادة عدد المتدخلين والمنتجات المقدمة تحول في السنوات الأخيرة إلى عملية تنظيم هذه المنتجات وضمان توافقها مع الشريعة الإسلامية؛

**6.3- وجود بنية تحتية متكاملة من الأسواق المالية:**

تعتبر ماليزيا رائدة في إصدار الصكوك الحكومية وصكوك الشركات، مع بداية الألفية الجديدة تم إصدار ما يقارب المليار دولار منها، ونما حجمها بمعدلات مرتفعة حتى تجاوز 50 مليار دولار عام 2007[16]. كما يشهد سوق الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية توسعا متزايدا، وتشكل مجالا استثماريا هاما للبنوك الإسلامية الماليزية، حسب الإحصائيات السنوية لبورصة ماليزيا تشكل رسملة سوق الأسهم الإسلامي ما نسبته 63.57 %سنة 2019 من سوق الأسهم الماليزي؛

**7.3- وجود هيئات مساندة للعمل المصرفي الإسلامي:**

تضم ماليزيا العديد من المؤسسات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي ذات الطابع العالمي منها:

- مجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي افتتح رسمياً في 3 نوفمبر 2002، وبدأ عمله في 10 مارس 2003. يعمل المجلس على وضع المعايير الخاصة بعمل الهيئات الرقابية والإشرافية، التي لَها مصلحة مباشرة في ضمان متانة واستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية. طبق بنك ماليزيا المركزي معايير الرقابة وإدارة المخاطر الصادرة عن المجلس منذ 2006؛

- المؤسسة العالمية لإدارة السيولة الإسلامية: أنشئت سنة 2010 من طرف مجموعة من المصارف المركزية والسلطات النقدية بماليزيا. تهدف إلى تحسين إدارة السيولة للمؤسسات المالية الإسلامية ومدها بأدوات ومنتجات شرعية وتعزيز الاستثمارات العابرة للحدود في الصناعة المالية الإسلامية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## 4- تحليل وتقييم النظام 20-02 على ضوء التجربة الماليزية:

إن وجود البنوك الإسلامية في الجزائر يعود لبداية التسعينيات بعد إصدار قانون النقد والقرض، وإنشاء بنك البركة الجزائر الذي ظل يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية. ولم يتم إعارة كبير اهتمام للمصرفية الإسلامية طيلة عقود من الزمن رغم الأبحاث والدراسات التي قدمت من طرف الكثير من الباحثين الجزائريين في سبيل التأصيل للمصرفية الإسلامية في الجزائر، إلا أن الاهتمام الفعلي بهذه الصناعة لم يظهر على المستوى الرسمي إلا منذ الأزمة النفطية لسنة 2014 وتراجع مداخيل البترول وظهور مشكلة السيولة بعد سنوات عدة من الفائض.

### 1.4- دوافع السماح للبنوك التقليدية بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في الجزائر:

بغض النظر عن النوايا الطيبة للباحثين والمهتمين بمجال المصرفية الإسلامية في الجزائر فإن دوافع الحكومة الجزائرية من إصدار النظام رقم 18-02 المؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق 4 نوفمبر 2018 والصادر في الجريدة الرسمية عدد 73 الصادرة في 9 ديسمبر 2018 والذي يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والنظام رقم 20-02 مؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020 [17]، والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، هو العمل على جذب الأموال المكتنزة خارج الجهاز المصرفي الجزائري وشبابيك البريد، والعمل على إدخالها للدائرة المصرفية. اعتمادا على فكرة أن جزء منها قد يكون مرتبطا بعدم توفر خدمات مصرفية إسلامية بالعدد الكافي وبالانتشار المطلوب، لأن البنوك الإسلامية الموجودة في الجزائر ما زالت محدودة الانتشار وتوجد أغلبها في المدن الكبرى مما يحرم قطاع واسع من الأفراد والمؤسسات الراغبة في التعامل معها.

وبغض النظر عن الدوافع الاقتصادية للحكومة الجزائرية، هناك مجموعة من الحقائق والمؤشرات التي تجعل الصيرفة الإسلامية في الجزائر أكثر من ضرورة وهي[18]:

- زيادة عدد سكان الجزائر وارتفاع نسبة المسلمين ما يمثل بيئة مناسبة لنمو الصيرفة الإسلامية؛
- النجاح الذي حققه كل من بنك البركة الجزائر وبنك السلام الجزائر في السوق المصرفي الجزائري، وهو ما يشكل دليلا هاما على ايجابية الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الشبابيك في الجزائر؛
- ضعف الشمول المالي في الجزائر والذي من أهم أسبابه حسب بعض الدراسات هو وجود عوامل دينية وعقائدية تمنع الأفراد من التعامل مع البنوك التقليدية؛
- ضعف الادخار العائلي في الجزائر والذي يرجع لعوامل عدة منها الإحجام عن وضع المدخرات العائلية في البنوك التقليدية لحرمة الفوائد.

وبالتالي فإن فتح المجال أمام البنوك والمؤسسات المالية التقليدية في الجزائر يهدف لتمكين البنوك التقليدية وبخاصة العامة منها من استغلال شبكة فروعها المنتشرة عبر التراب الوطني لاجتذاب الأموال



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المكتنزة وتوفير موارد مالية جديدة لهذه البنوك يمكن استغلالها في مختلف عمليات التمويل التي تقوم بها هذه النوافذ. وبالتالي فإنه بالنسبة للسلطات الرسمية فهذه النوافذ ما هي إلا وسيلة، وليس هناك أية نظرة لما سيكون عليه وضع هذه النوافذ في المستقبل ككيانات يمكن أن تكون حافزا أو عائقا لتطوير المصرفية الإسلامية في الجزائر ومن ثمة الاقتصاد الوطني. وقد صرح رئيس الجمعية المهنية للبنوك في وقت سابق أن المؤسسات البنكية في الجزائر مطالبة بفتح نوافذ الصيرفة الإسلامية، وأنه ينبغي التركيز على انتشار وتوسع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وليس على التحول وفقا لبراغماتية تقتضي الاستجابة لحاجيات السوق ومتطلبات الزبائن[19].

### 2.4- الهدف من النظام 20-02:

بالاعتماد على نص المادة الأولى من النظام 20-02 فإنه يهدف إلى تحقيق ما يلي:

- تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية؛
- تحديد القواعد المطبقة عليها؛
- تحديد شروط ممارسة العمليات المصرفية الإسلامية من قبل البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر؛
- تحديد شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر.

### 3.4- تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية:

عرف النظام20-02 العمليات البنكية الإسلامية حسب المادة الثانية منه بأنها كل عملية لا يترتب عليها تحصيل أو تسديد الفوائد، بشرط أن تكون مطابقة لأحكام المواد 66-69 من القانون 03-11 الخاص بالنقد والقرض، وهذه العمليات حسب هذه المواد محصورة في:

- تلقي الأموال من الجمهور: وهذه الأموال على شكلين هما حسابات الودائع التي تحتوي على أموال يتم إيداعها في البنك سواء من قبل الأفراد أو غيرهم من الكيانات مع التزام البنك بإعادتها إلى المودع عند الطلب أو حسب أي شروط أخرى متفق عليها حسب نص المادة 11 من النظام. أما النوع الثاني فهو الودائع في حسابات الاستثمار والتي تعتبر توظيفات لأجل تترك تحت تصرف البنك لغرض استثمارها في تمويلات إسلامية وتحقيق أرباح حسب نص المادة 12 من النظام 20-02. والودائع في حسابات الاستثمار تخضع لموافقة مكتوبة من الزبون الذي يجيز لبنكه أن يستثمرها في محفظة مشاريع وفي عمليات الصيرفة الإسلامية، وعلى أساسها يحق لصاحبها الحصول على حصة من الأرباح الناتجة عن شباك المصرفية الإسلامية ويتحمل جزء من الخسائر المسجلة وفق المادة 20 من النظام 20-02. كما يقع على عاتق البنك أو المؤسسة المالية مسؤولية تعريف المودعين وإعلامهم بخصائص حسابات الاستثمار حسب المادة 19 من هذا النظام. وبطبيعة الحال فإن هذا الأمر هام بالنسبة للبنك أو المؤسسة المالية التي تقوم بفتح النافذة الإسلامية حتى يكون أصحاب الودائع بمختلف أنواعهم على دراية تامة



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بخصائص كل نوع منها، ويبقى له حق الخيار والموازنة بين الضمان والنمو لأن المصرفية الإسلامية في حقيقة الأمر لا توفر إلا واحدة منها إما الضمان أو النمو، غير أن هذا الأمر سيلقي بأعباء إضافية على هذه البنوك في الترويج والتعريف بالمنتجات المصرفية الإسلامية وأوجه اختلافها وتميزها عن التقليدية؛

- عمليات التمويل: وهي المكافئة لما يسمى بعمليات القرض في نص المادة 68 من قانون النقد والقرض لسنة 2003، وهي كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص مبلغ مالي تحت تصرف طرف آخر. وقد حصر النظام20-02 هذه العمليات في ستة أنواع وهي: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم والاستصناع في نص المادة الرابعة منه، كما أنه خصها بالتعريف في المواد 5 و6 و7 و8 و9 و10و و11 على الترتيب، وهذه المنتجات المقدمة تخضع إلى ترخيص مسبق من بنك الجزائر حسب نص المادة 13 من النظام 20-02؛

- وضع مختلف وسائل الدفع تحت تصرف الجمهور، وفي هذه النقطة ورغم أن النظام لم يتكلم عنها صراحة إلا أنها لن تختلف عن وسائل الدفع الأخرى الموجود سواء في البنوك التقليدية.

وما يلاحظ على هذا التحديد لأنشطة الشبابيك الإسلامية هو أن المشرع قد وضع هذه النوافذ في نفس كفة البنوك الإسلامية التي تنشط في الجزائر سواء في جانب الموارد أو الاستخدامات. غير أن أهم ملاحظة يمكن إيرادها في هذا الجانب هو أن النظام 20-02 تكلم عن الاستخدامات والموارد الخارجية لهذه الشبابيك، ولكنه أغفل جانبا هاما ومثيرا للجدل وهو رأس المال الذي ستنطلق به في انتظار تجمع مقدار كافي من الودائع وبداية النشاط وتحقيق أرباح وتكوين احتياطيات ومخصصات لمواجهة الخسائر بشكل منفصل عن البنك التقليدي التابع له. ومعلوم أن رأس المال في المصرفية الإسلامية يجب أن تتوفر فيه بعض الشروط أهمها أن يكون مدفوعا بالكامل وأن يكون حلالا.

### 4.4- مراحل فتح شبابيك في البنوك والمؤسسات المالية التقليدية:

حتى ولو يذكر النظام 20-02 هذه المراحل بالترتيب وبشكل معلن، فإن قراءة نصوص المواد الواردة فيه تشير إلى أن هذه المراحل تتمثل في:

### 1.4.4- المرحلة الأولى:

وهي تكوين ما يسمى بالهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وهي المذكورة في المادة 14 من النظام 20-02، وكخطوة هامة وايجابية ودليل على الرغبة في تسريع وتيرة فتح الشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية فقد قام المجلس الإسلامي الأعلى بتنصيب هذه الهيئة في بداية شهر أفريل 2020 والتي ستكون سندا لبنك الجزائر في فتح هذه الشبابيك، كما ستكون مسؤولة عن المطابقة الشرعية للمنتجات المقدمة من قبل البنوك والمؤسسات المالية التقليدية؛



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

### 2.4.4- المرحلة الثانية:

ضرورة حيازة البنوك والمؤسسات المالية التقليدية الراغبة في فتح شبابيك إسلامية على نسب احترازية مطابقة للمعايير المعمول بها من قبل بنك الجزائر والامتثال بصرامة للشروط المتعلقة بإعداد وآجال إرسال التقارير التنظيمية. والمؤكد أن اشتراط النسب الاحترازية مرتبط بكون فتح شبابيك الصيرفة الإسلامية تشكل موارد واستخدامات لهذه البنوك والمؤسسات المالية التقليدية، وهو ما يعني زيادة المخاطر المرتبطة بها ويطرح إشكالية ضرورة توفر رأس مال كاف لمواجه مختلف هذه المخاطر. كما أن الالتزام بإرسال التقارير المطلوبة هو شرط وضع من قبل بنك الجزائر على أساس تجربة تعامله مع مختلف البنوك العامة أو الأجنبية في الجزائر ومدى التزامها من عدمه، وهذه التقارير هي وسيلة هامة لبنك الجزائر يراقب من خلالها نشاط البنوك والشبابيك الإسلامية؛

### 3.4.4- المرحلة الثالثة:

تقديم ملف الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، يتكون من:

- شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية مسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية؛
- بطاقة وصفية للمنتوج: تتضمن التعريف والشروط وغيرها من الأمور المتعلقة بالمنتجات التي ستقدم؛
- رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية. ورقابة المطابقة هو إجراء معمول به في الرقابة الداخلية نصت عليه المادة 25 من النظام رقم 11-08 المؤرخ في 3 محرم عام 1433 الموافق 28 نوفمبر 2011 والصادر في الجريدة الرسمية عدد 47 الصادرة في 11 شوال عام 1433 الموافق 29 غشت 2012، علما أن المطابقة مطلوبة عندما تقوم البنوك والمؤسسات باعتماد منتجات مصرفية جديدة أو تدخل تغييرات هامة على منتجاتها الموجودة، فتقوم بتحليل خاص للمخاطر التي تولدها هذه المنتجات لاسيما خطر عدم المطابقة، وعلى مسؤول المطابقة التأكد من وضع إجراءات قياس المخاطر الناجمة عن المنتجات الجديدة، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للتأقلم مع المنتجات الجديدة بما فيها الإجراءات المحاسبية والمعالجة المعلوماتية والمراقبة الدائمة. وإذا سلمنا أنه في كل البنوك والمؤسسات المالية التقليدية الناشطة في الجزائر لديها مسؤول المطابقة في إطار إجراءات الرقابة الداخلية، فإنه سيكون بالتأكيد ذو توجه تقليدي، والمنتجات المصرفية الإسلامية وبغض النظر عن الجانب الشرعي فهي تتضمن عمليات محاسبية ومالية مختلفة لا يلم بها مسؤول المطابقة، وهنا يطرح الإشكال حول من يتولى هذه المهمة خلال هذه المرحلة؛
- تبيان الإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشباك الصيرفة الإسلامية عن باقي أنشطة البنك والمؤسسة المالية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

### 4.4.4- المرحلة الرابعة:

وهي ما بعد الحصول على الترخيص من طرف بنك الجزائر، فالبنوك والمؤسسات المالية ملزمة بنص المادة 19 من النظام 20-02 بإعلام زبائنها بجدول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى المطبقة، وإعلام المودعين بخصائص ودائعهم خاصة تلك المرتبطة بالودائع الاستثمارية.

### 5.4- المتطلبات الشرعية والإدارية لفتح شباك الصيرفة الإسلامية:

من نصوص النظام 20-02 يمكن استنتاج متطلبات فتح شباك المصرفية الإسلامية الذي عرفته المادة 17 بأنه هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، وذلك وفق الشروط التالية:

- تكوين هيئة للرقابة الشرعية تتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة للبنك أو المؤسسة المالية، مهمتها مطابقة المنتجات المصرفية المقدمة في الشباك للشريعة، ورقابة نشاط البنك أو المؤسسة المالية المتعلق بالصيرفة الإسلامية وفق المادة 15 من النظام 20-02؛
- أن يكون الشباك مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية؛
- الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بشباك الصيرفة الإسلامية والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، مع ضرورة إعداد جميع البيانات المالية المتعارف عليها لنشاط شباك الصيرفة الإسلامية؛
- يجب أن تكون حسابات زبائن شباك الصيرفة الإسلامية مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن؛
- أن يظهر شباك الصيرفة الإسلامية ضمن الهيكل التنظيمي للبنك أو المؤسسة المالية التابع له على أنه وحدة مستقلة عن باقي مكونات الهيكل التنظيمي، ويسري هذا الأمر على الشبابيك الموجودة في كل فروع البنك أو المؤسسة المالية، مع تبعيته بطبيعة الحال للإدارة العليا لها؛
- أن يكون لشباك المصرفية الإسلامية مستخدمين مخصصين حصريا، وهنا يطرح إشكال كبير على مستوى البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، هل يتم توظيف هؤلاء المتخصصين مع ما تشهده الساحة الوطنية من ندرة في هذا المجال، أو تلجأ البنوك إلى تعيين موظفين من داخلها مع إخضاعهم لعمليات تدريب وتكوين على المنتجات المصرفية الإسلامية. وللإشارة وقبل صدور النظام 20-02، فقد تم التوقيع يوم 8 جانفي 2020 على اتفاقية تكوين ما بعد التدرج للمتعاونين مع المؤسسات الاقتصادية والمالية في الصيرفة التشاركية بين المدرسة العليا للتجارة ولجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة ومعهد التكوين البنكي بالعاصمة الجزائر، وقد تولدت هذه الاتفاقية من الحاجيات التي عبرت عنها البنوك من المختصين والخبراء في الصيرفة التشاركية بعد مصادقة مجلس النقد والقرض في 4 نوفمبر 2018 على التنظيم المتعلق بشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية (التنظيم رقم 18-02). وهذا التكوين المتخصص حسب ما تم الإعلان عنه يزاوج بين المتطلبات الأكاديمية والحاجيات العملياتية للمهنة، ويقدم



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للمرشحين تعليما يتيح لهم التحكم في الآليات المالية والقانونية والجبائية للمالية التشاركية. والدفعة الأولى ستبدأ تكوينها في سبتمبر 2020 [20].

### 6.4- تقييم النظام 20-02 على ضوء تجربة النوافذ الإسلامية في ماليزيا:

تشير آخر الإحصائيات من واقع تقارير بنك البركة الجزائر وبنك السلام الجزائر أن حصتهما السوقية سنة 2018 لا تتعدى 2.5% من الأصول البنكية في الجزائر، فالأصول البنكية التقليدية كبيرة وممارستها للصيرفة الإسلامية سيحمل إضافة لهذه الصناعة من ناحية الحجم والانتشار. والتوسع المتوقع الذي ستحققه شبابيك الصيرفة الإسلامية متوقف على مقدار رأس المال المخصص لهذه الشبابيك، وعلى مدى استجابة العملاء سواء في جانب الاستخدامات أو الموارد، وعلى اتخاذ هذه البنوك قرار تعميم هذه الشبابيك على كامل فروعها، وعدم الاكتفاء بفروع محدودة في مناطق الحركية الاقتصادية.

#### 1.6.4- ايجابيات النظام 20-02:

مقارنة مع قانون النقد والقرض، ومع النظام 18-02 الصادر سنة 2018 الخاص بالصيرفة التشاركية، يعتبر النظام 20-02 أول نص قانوني يتكلم صراحة عن الصيرفة الإسلامية في الجزائر. وهذا يعتبر مكسبا كبيرا لهذه الصناعة وخطوة هامة في سبيل توطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر. وقد عالج هذا النظام قضية شبابيك الصيرفة الإسلامية من أهم جوانبها، سواء الشرعية أو المنتجات المرخص لها تقديمها والآليات التي يتم بموجبها ضمان الاستقلالية المالية والإدارية لهذه الشبابيك، وهي نقاط هامة سبق للعديد من الدراسات والأبحاث أن أشارت إليها سواء بشكل عام أو بشكل خاص بالجزائر[21]، بما يحدد معالم ممارسة العمل المصرفي الإسلامي من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ويرفع الكثير من الشبهات والغموض الذي يحوم حول هذه الشبابيك، كما أنه سيساهم في خلق الاطمئنان في نفوس العملاء للتعامل معها بكل ثقة.

#### 2.6.4- نقائص النظام 20-02:

رغم ايجابياته العديدة، إلا أن هذا النظام يحمل بعض الهفوات، ولم يتطرق إلى نقاط أخرى هامة وضرورية من أجل ترسيخ الصيرفة الإسلامية في الجزائر، ومنها:

- هناك بعض المصطلحات تم استخدامها في صلب النص وهي متعلق بالصيرفة التقليدية، مثلما ورد تعريف المضاربة في المادة 7 حيث سمى رب المال بمقرض للأموال. كما أنه في صيغ اقتسام الربح والخسارة وهي المضاربة والمشاركة لم يشر إلى اقتسام الربح والخسارة، و تكلم عن اقتسام الربح فقط؛
- أنه لم يشر لا من قريب أو بعيد لقضية رأس المال الذي تبدأ به هذه البنوك نشاطها وطبيعته القانونية أو مصدره، وحتى وإن كان هذا الأمر قد يكون ترك للنقاش بين الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية والبنوك المعنية بفتح الشبابيك، إلا أن النص عليها ضمن النظام أفضل من أجل نشر الطمأنينة بين عملاء هذه الشبابيك حول مصدر أموالها ومدى جواز التعامل بها من الناحية الشرعية؛



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– هذا النظام لم يشر إلى العلاقة بين هذه الشبابيك وبنك الجزائر، وهو ما يعني أنها ستخضع لما هو معمول به في قانون النقد والقرض في مختلف المجالات سواء النسب الاحترازية أو أدوات السياسة النقدية كالبنوك الإسلامية الأخرى. وهذا يعني أن هذه الشبابيك ستواجه نفس مصاعب البنوك الإسلامية الأخرى في الجزائر، في ظل عدم وجود أدوات مالية ونقدية إسلامية قصيرة الأجل تساعد هذه الشبابيك والبنوك على سد حاجتها للسيولة أو توظيف السيولة الفائضة[22]. وهنا من الممكن في الظروف العادية للسوق النقدي أن تتعامل هذه الشبابيك مع بعضها البعض أو مع البنوك الإسلامية الموجودة في سد العجز أو توظيف الفائض وفق آليات إسلامية، غير أن المشكل يطرح لما تكون هناك أزمة سيولة عامة.

– يتكلم هذا النظام عن الصيرفة الإسلامية وكأنها كيان معزول، غير أنها من المفروض أن خطوة تتبعها خطوات أخرى أهم وأكبر، لأن المالية الإسلامية ليست البنوك الإسلامية فقط بل توجد مجالات أخرى مكملة كالصكوك والأسهم والتأمين التكافلي ...إلخ، بالشكل الذي يسهم ويوفر البيئة المناسبة لنشاط الصيرفة الإسلامية ويوفر خيارات متعددة للعملاء ويساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض هذه النقائص يمكن استدراكها ومعالجتها بعد البدء الفعلي لنشاط هذه الشبابيك عن طريق اللجوء للتعليمات التوضيحية فيما بعد.

### 7.4– عوامل نجاح مشروع شبابيك الصيرفة الإسلامية:

من أجل إنجاح تجربة شبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر وعلى ضوء ما مر بنا في التجربة الماليزية، وأخذا بعين الاعتبار لخصائص السوق المصرفي الجزائري فلابد من توفير ما يلي:

– ضرورة وضع أفق زمني محدد من قبل بنك الجزائر والهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من أجل الشروع في تطبيق الصيرفة الإسلامية في البنوك والمؤسسات المالية، وعدم تركها مفتوحة لأن هذا الأمر سيؤدي إلى إضاعة سنوات أخرى. وقد صرح محمد بوجلال أحد خبراء الصيرفة الإسلامية وعضو الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بأن الدخول الاجتماعي المقبل 2021/2020 سيكون موعدا للانطلاق إذا جرت الأمور كما هو مخطط له [23]؛

– توفير الدعم التقني لتوطين الصيرفة الإسلامية في البنوك والمؤسسات المالية التقليدية، ويمكن الحصول على الدعم من مصادر محلية كالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والمتخصصين، أو الحصول على الدعم الخارجي من هيئات الدعم والمساندة للمصرفية الإسلامية. وقد صرح وزير المالية الجزائري أنه توجه لطلب مساعدة البنك الإسلامي للتنمية بجدة [24]، كما يمكنها الاستعانة بهيآت أخرى كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية.

– الإرادة السياسية التي تترجم إلى اهتمام رسمي بمثل هذا النوع من العمليات البنكية الناشئة في الجزائر، فالمطلوب ليس الاكتفاء بإصدار نظام يحوي مجموعة من المواد، بل وضع خطة شاملة لإصلاح الجهاز المصرفي الجزائري تكون الصيرفة الإسلامية أحد دعائمه إلى جانب الصيرفة التقليدية. وقد رأينا كيف أن



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحكومة الماليزية وضعت خطط عشرية لتطوير الصيرفة الإسلامية يتم تقييمها بصفة دورية. وتقديم الدعم والمساندة لها بمعاملتها على قدم المساواة مع البنوك التقليدية، من حيث إيداع الأموال والحصول على التمويل منها بما يخفض من نسبة المخاطر التي تتضمنها أعمالها؛

- ضرورة اقتناع مديرو البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر بمشروع الصيرفة الاسلامية، حتى ولو اعتبروها شكلا من أشكال تسويق المنتجات، لأنهم هم حجر الزاوية في نجاح توطين الصيرفة الإسلامية. أما الواقع فيشير إلى أن تكوينهم تقليدي ولا يعترفون بالصيرفة الإسلامية. للذكر أبدى البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية رغبتهم في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية [25].

**الخاتمة:**

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل النظام 20-02 الخاص بشبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال التعرف على التجربة الماليزية في مجال النوافذ الإسلامية وعوامل نجاحها. توصلنا إلى أن النوافذ الإسلامية كان لها دور كبير في توسيع وتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا، نتيجة اعتماد مبدأ التدرج والاهتمام الكبير الذي أولتها لها السلطات الرسمية، إضافة إلى عوامل أخرى مرتبطة بنشاط البنوك في حد ذاتها أو بالبيئة التي تنشط فيها، وهو ما جعل هذه النوافذ تتحول من مجرد شبابيك تابعة للبنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية كاملة تسيطر على نسبة كبيرة من السوق المصرفي الإسلامي في ماليزيا، وهو ما يؤكد الفرضية الأولى التي انطلقنا منها. بالنسبة للجزائر يعتبر إصدار النظام 20-02 الخاص بشبابيك الصيرفة الإسلامية خطوة هامة للصيرفة الإسلامية التي تفتقر لأي غطاء قانوني منذ نشأتها في بداية التسعينيات والتي تمارس أعمالها ضمن قانون النقد والقرض. وقد جاء هذا النظام ببعض الضوابط والشروط لممارسة الصيرفة الإسلامية في البنوك والمؤسسات المالية التقليدية وضمان استقلاليتها المالية والإدارية وكذا توافقها مع الشريعة الإسلامية، كما حدد نشاطها وطبيعة المنتجات التي تسوقها سواء في جانب الموارد أو الاستخدامات، وبالتالي يعد مكسبا كبيرا للصيرفة الإسلامية في الجزائر، رغم بعض النقائص التي يمكن معالجتها مع البدء في التطبيق الفعلي وهو ما يؤكد الفرضية الثانية للدراسة.

في الأخير وبالنظر لطبيعة البنوك التقليدية في الجزائر وظروف البيئة المصرفية يمكن القول أن هناك الكثير من العوائق والقيود التي ستواجه نشاط هذه الشبابيك وتؤثر على انطلاقها وديمومة نشاطها وهي مرتبطة بالجوانب الشرعية والتقنية ومدى تقبل العملاء لها. وهنا يبرز دور الدولة في إنجاح هذه التجربة من خلال توفير الدعم والمساندة لها وعدم اعتبارها مجرد آلية لامتصاص الأموال المكتنزة، بل صناعة قائمة بذاتها لا تقل أهمية عن التقليدية بما يوفر خيارات مختلفة للعملاء. كما أن مديرو البنوك والمؤسسات المالية التقليدية في الجزائر مدعوون للاهتمام بهذه الشبابيك خاصة بحرصهم على توفير الشروط المناسبة لضمان استقلاليتها المالية والإدارية، أما المطابقة الشرعية فيقع عبؤها على الهيئة



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشرعية للبنوك أو المؤسسة المالية. وفي النهاية لابد على الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية الحرص على مرافقة هذه التجربة ومتابعتها حتى ترسيخ نشاطها وتبقى العين الحارسة على مدى احترامها للنظام 20-02 وعدم الاكتفاء بإعطاء شهادة المطابقة الشرعية لمنتجاتها.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الهوامش:**

1- Natalie Schoom, Islamic banking and finance, Spiramus press ltd, 2009, p.53.

2- مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأمريكية المفتوحة، 2006.

3- انظر:

- فهد الشريف، فروع المصارف الإسلامية في البنوك الربوية، 17 رجب http://almoslim.net/node/2630411437 2020/05/06 الساعة 12.48.

- نغم حسن نعمة، رغد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، م 12، ع2، 2010، ص ص. 131-132.

- نايف بن جمعان الجريدان، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية- دراسة نظرية تطبيقيه مجلة الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، ع23، ربيع الآخر، فبراير 2014، ص ص.143-206.

- صالح مفتاح، معارفي فريدة، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية: دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بوميبيترا التجاري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع35/34، مارس 2014، ص. 153.

- أحمد خلف حسن الدخيل، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد2، 2013، ص..54

4- انظر:

- أحمد محي الدين أحمد، الضوابط الشرعية لإنشاء البنوك التقليدية فروع ونوافذ إسلامية، ندوة البركة العشرين للاقتصاد الإسلامي، 5/3 ربيع الأخر 1422 الموافق 27/25 جويلية 2001، ص.02.

- محمد عبد الحكيم زعير، واقع العلاقة بين البنوك الإسلامية والتقليدية، ندوة "نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية"، 29 رجب- 1شعبان 1426هـ الموافق 5/3 سبتمبر 1995م، ص.11.
http://www.imtithal.com/uploaded/media/research/

- Looking for the Perfect Islamic Window, Global Islamic Finance Report (GIFR 2014).

5- محمد جعفر هني، معزوز لقمان، آثار النوافذ الإسلامية على الجهاز المصرفي الجزائري، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية: آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، جامعة الشلف، 8-9 ديسمبر 2013.

6- عبد الباري مشعل، النوافذ الإسلامية في تونس بين رأيين، رقابة للاستشارات المالية والشرعية http://raqaba.co.uk على الموقع https://kantakji.com/3473/ تم الاطلاع يوم 2020/05/04 الساعة 13.44.

7- Mohamed Ariff, Islamic Banking in Southeast Asian: Islam & the economic development of Southeast Asian, Institute of Southeast Asia Studies, 1998, pp.67-85.

8-Angelo. M. Venardos, Islamic banking & Finance in South- Est. Asia: its development & future. World scientific publishing co, pte. LTD, 2006, p. 146.

9-Aly Khorshid , Islamic Insurance : a modern approach to Islamic Banking. Rutledge, 2004, pp. 113-115.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10 - Khiyar Abdalla Khiyar, Malaysia: 30 Years of Islamic Banking Experience (1983-2012), International Business & Economics Research Journal,Volume 11, Number 10, October 2012, 1140.
11- K. S. Nathan, Mohamed Hashim Kamali, Islam in Southeast Asia: political, social & strategic challenges for the 21 st century, Institute of Southeast Asia Studies, 2005, p.89.
12- Rika Nakagawa, the Evolution of Islamic Finance in Southeast Asia: The Case of Malaysia, The Journal of Applied Business Research – January/February 2009, Volume 25, Number 1, 111-126.
13 - Alexander Von Pock, strategic management in Islamic Finance. Universi Deutscher Universitats Verlag, 2007, p.59.
14 - Ahasanul Haque, Islamic Banking in Malaysia: A Study of Attitudinal Differences of Malaysian Customers, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, Issue 18 (2010), 9.
15- Rika Nakagawa, op.cit. p. 122.
16- International Islamic Financial Market , IIFM Sukuk report 2019, July 2019 ,8th Edition
https://www.iifm.net/wp-content/uploads/2019/08/IIFM-Sukuk-Report-8th-Edition_4.pdf, 09/05//2020, 12.00.
17- النظام رقم 20-02 مؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020 يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16 الصادرة في 29 رجب عام 1441 هـ الموافق 24 مارس سنة 2020.
18- انظر:
- بن عيسى بن علية، قرش عبد القادر، الصيرفة الإسلامية كشكل من أشكال الصيرفة الشاملة في المصارف الخاصة في الجزائر – مع الإشارة لبنك البركة الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 8، العدد2، 2018، ص. 269.
- فطوم معمر، إستراتيجية تطوير صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مج 5، ع2، 2014، ص.279.
- سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، ع، 7، 2010/2009.
- رفيقة بن عيشوبة، صناعة التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي-دراسة حالة الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مج9، ع2، 2018، ص ص.46-59
19- زهية رافع، شبابيك إسلامية في 30 بنكا بالجزائر، جريدة البلاد، 2018/04/17 تم الاطلاع يوم 2020/04/30 https://www.elbilad.net/article/detail?id=82298
20- البلاد.نت، توقيع اتفاقية لتكوين المتعاونين مع المؤسسات الاقتصادية والمالية في الصيرفة الإسلامية تم الاطلاع يوم 2020/05/01، الساعة 11.39.103355 https://m.elbilad.net/article/detail?id=
21- انظر:
- أحمد شحدة أبو سرحان، الفروع المصرفية الإسلامية للمصارف الربوية، مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإنسانية والاجتماعية، المجلد 30، ع05، 2015، 37-68.
- رمضاني لعلا، البرود أم الخير، تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية حالة الجزائر، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 01، ع2، ديسمبر 2017، 150-164.12.
- جعفر هني محمد، نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، ع12، 2017، 91-112.
22- موالدي سليم، حميدوش أمحمد، صدقاوي صورية، البنوك الإسلامية بين تحدي الضوابط الشرعية وإشكالية التكيف مع البيئة القانونية والمتطلبات التنظيمية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، ع.4، ديسمبر 2018، ص ص 126-136.
23 - رزيقة خ، الجزائر خطت أهم خطوة لتوطين الصيرفة الإسلامية ولن تستغرق وقتا لإطلاقها يومية الجزائر، السنة التاسعة، العدد2597، 3 ماي 2020 الموافق 10 رمضان 1441، ص. 4، https://fr.calameo.com/read/005680266665f8d09ab34 يوم 2020/05/02 الساعة 14.09.
24- رزيقة خ، الجزائر تطلب الدعم التقني لتوطين وترقية الصيرفة الإسلامية يومية الجزائر، السنة التاسعة، العدد2597، 3 ماي 2020 الموافق 10 رمضان 1441، ص.4، https://fr.calameo.com/read/005680266665f8d09ab34 يوم 2020/05/02 الساعة 14.15.
25- آمال ياحي، تمويلات إسلامية في البنوك العمومية بداية من جانفي، البلاد - 28-12-2019، https://m.elbilad.net/article/detail?id=103069 2020/05/3 الساعة 15.05.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com